دولة فلسطين
منظمة التحرير الفلسطينية
دائرة شؤون المفاوضات

تقرير خاص

بين الصمود ومواجهة التهويد
في حضرة القدس:عاصمة فلسطين الأبدية
العدوان الإسرائيلي على القدس المحتلة خلال العام 2017

1 كانون ثاني 2017 – 31 كانون أول 2017

المقدمة:

يتعرض هذا التقرير بشكل مفصل إلى أهم سياسات وممارسات الاحتلال الاستعماري غير القانونية والعدوان المنظم على الشعب الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة خلال عام 2017. كما يستعرض أهم الانتهاكات والتدابير التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال ومستوطنيها غير الشرعيين بشكل متسارع ومتصاعد بحق الأرض والمقدسات والانسان بدعم مطلق من الإدارة الأمريكية. ويرصد التقرير أبرز الوقائع الميدانية والسياسية والقانونية التي تدين الاحتلال الذي لم يخضع يوماً إلى القانون الدولي والتدخل الرادع والمساءلة، الأمر الذي يتطلب مواقفاً عملية وملموسة من المجتمع الدولي من أجل محاسبته عملاً بأحكام ومبادئ الشرعية الدولية، وصولاً إلى إنهائه.

المكانة التاريخية والسياسية والقانونية لمدينة القدس:

تستمد مكانة القدس شرعيتها وقدسيتها التاريخية والسياسية والقانونية من ثلاث مرتكزات رئيسية. يتمثل أولها في وجود أبناء الشعب العربي الفلسطيني المقدسي على أرضها منذ فجر التاريخ، والذين صنعوا من القدس المركز الحضاري والإنساني والسياسي والاقتصادي لفلسطين، يقصدها شعوب العالم من المسلمين والمسيحيين واليهود من جميع أنحاء الكون باعتبارها مهد الديانات السماوية الثلاث. وثانياً، من قوة القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة[1] وحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وانجاز استقلاله وممارسة سيادته على أرضه، وكذلك من الشرعية والاجماع الدولي الذي أكد ولا زال يؤكد على موقفه الثابت -منذ احتلال القدس وضمها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية قبل خمسين عاماً حتى الآن- في رفض الاحتلال الاسرائيلي والجزم بأن القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران 1967. وثالثاً من الاجماع العربي والاسلامي الذي يؤكد على مركزية قضية فلسطين والطابع الديني والروحي لمدينة القدس بالنسبة للأمة الاسلامية، ورفضها المطلق لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم وانتهاكات الاحتلال غير القانونية ولأية محاولات من شأنها الاضرار بحق الفلسطينيين في السيادة الكاملة على المدينة كونها عاصمة دولة فلسطين.

خمسون عاماً على احتلال القدس:

منذ احتلالها القدس عام 1967، عكفت سلطات الاحتلال على انتهاج سياسات أحادية ممنهجة لمحو الإرث الثقافي والحضاري العربي والديني المسيحي والإسلامي في القدس، وتكريس روايتها المزورة، من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات غير القانونية من أجل تهويد المدينة بشكل كامل وفرض مشروع «القدس الكبرى» وتضليل العالم بترويجها للقدس باعتبارها «العاصمة الموحدة لليهود». وتتمادى، القوة القائمة بالاحتلال، على مدار خمسة عقود، بتنفيذ مشروعها التهويدي الاستيطاني الرامي الى تفريغ الأرض من سكانها الفلسطينيين الأصليين وإحلال اليهود محلهم، وفصل المدينة عن محيطها الفلسطيني وعن باقي الضفة الغربية ، ومواصلة عمليات التطهير العرقي على مستويين متوازيين يتمثلان في السياسة التوسعية من

1 قرارات مجلس الأمن رقم 242، 338، 252، 476، 478، 2334، وغيرها، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

محاولات تهويد وضم القدس وتكثيف الاستيطان، وهدم المنازل، والتهجير القسري، ومصادرة الأرض وسحب الهويات، وسرقة الموارد الطبيعية، وفرض الحصار، والاجتياحات والقتل، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية وغيرها من الانتهاكات الأحادية المنافية للقانون الدولي، بالتزامن مع ارهاب المستوطنين المنظم وفق نهج اجرامي يقوم على أساس طرد أبناء شعبنا من أرضه بكل الوسائل، وتهديد وجوده من خلال ممارسة العنف والارهاب المتعاظمين.

وقد شكلت هذه الإجراءات منذ بداية الاحتلال غطاء قانونياً وتشريعياً لتهويد المدينة والسعي نحو تحويل القدس الشرقية إلى جزء من عاصمة إسرائيل الموحدة، يصاحبها في ذلك تشريع قوانين عنصرية أثرت بشكل عميق ومباشر على حياة السكان الفلسطينيين ونسيجهم الاجتماعي وبمكانة المدينة المقدسة.

إعلان ادارة الرئيس ترامب القدس «عاصمة إسرائيل»:

بخرق وتجاوز خطير وغير مسبوق لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتاريخ 6 كانون أول/ديسمبر2017 بإعلان القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وتملص من استحقاقات والتزامات الشرعية الدولية ومواقف الإدارات الأمريكية السابقة حول حل الدولتين على حدود 1967، ورفض إدانة الاستيطان. وخدمةً للسياسات اليمينية الإسرائيلية المتطرفة، أعلنت الإدارة الأمريكية قبولها بواقع الاحتلال العسكري الذي أنشأته القوة العسكرية الإسرائيلية، وأقرّت ترسيخ الاحتلال الاستعماري واستيطانه في المناطق المحتلة عام 1967، والاعتراف بضم القدس الشرقية إلى إسرائيل رسمياً والقبول بمشروع الضم لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، وتشجيع سياسة «الأبارثهايد».

إن اعتراف إدارة ترامب الأحادي، وقراره إسقاط قضية القدس من طاولة المفاوضات، وتهديداته وابتزازه الرخيص للشعب الفلسطيني وقيادته بقطع المساعدات عنه وعن منظماته الدولية بما فيها «الأونروا»، لن يغير من مكانة القدس القانونية التي كفلتها وأقرتها الشرعية الدولية، ولن تُخضع شعبنا الذي لا يساوم على حقوقه. إلّا أن تبعات هذا القرار استدعت تنبّه المجتمع الدولي لضرورة مواجهة الخطر الشديد المحيط ليس بالقضية الفلسطينية فحسب بل بالنظام الدولي برمته الذي بناه وأسس قواعده ومبادئه لحماية حقوق الانسان من جبروت القوة، وإغلاق الأبواب التي فتحتها إدارة ترامب على إشعال حروب طائفية ودينية تنتعش فيها قوى التطرف والظلام وتنحصر فيها قوى السلام والاعتدال.

منظومة الاحتلال الاستعمارية وأدواتها لتهويد القدس:

1. القوانين والتشريعات العنصرية التي أقرتها حكومة الاحتلال خلال 2017

تزامنت سياسات الاحتلال بفرض الوقائع على الأرض لترسيخ مشروعها الاستعماري مع تشريع القوانين العنصرية الداعمة للاحتلال والاستيطان، والتي وصلت إلى 150 مشروع قرار عنصري منذ بدء الولاية العشرين للكنيست من أيار 2015 حتى تموز 2017. إن هذه القوانين بمجملها هي قوانين ضم وإحلال تهدف إلى فرض السيادة على الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس، ومنع قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ومترابطة جغرافيا، وإلى شرعنة الاستيطان ونهب المزيد من الأراضي. من أبرز وأخطر هذه القوانين العنصرية قانون «القومية» وقانون «القدس»، وقانون «ضم المستوطنات إلى إسرائيل»، وقانون «تسوية الاستيطان». ولم توفر هذه القوانين أهلنا في الـ48، وأخذت بشرعنة قوانين عنصرية مثل تدمير حوالي 50 الف بيت لفلسطيني الـ 48 وغيرها العشرات.

- أقر الكنيست الاسرائيلي خلال عام 2017 قانون شرعنة «البؤر الاستيطانية» بالقراءة النهائية الذي يقونن سلب ونهب الاراضي الفلسطينية ذات الملكية الخاصة ومصادرتها لصالح المستوطنين.
- قانون القدس: طُرح خلال عام 2017، ويقضي بأن أي تغيير في قانون أساس « القدس عاصمة إسرائيل» يحتاج الى أغلبية 80 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست. وقد أقرّ مشروع القانون بالقراءة النهائية في كانون الثاني/يناير 2018. من الجدير بالذكر أنه عند القراءة الأولى لمشروع القانون تم إضافة سريان القانون على منطقة نفوذ في المدينة تحددها بلدية الاحتلال في القدس وذلك تمهيداً لفصل ضواحي فلسطينية كبيرة عن قلب المدينة.

- في عام 2017، تم طرح 12 مشروع قانون عنصري داعم للاحتلال والاستيطان[2]، من أبرزها:

  - قانون القومية العنصري: أقر مشروع قانون القومية العنصري في شهر أيار/مايو بالقراءة التمهيدية ولا زال التعديل جارياً عليه، وهو من أخطر القوانين العنصرية الذي يحاول الغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة ويلغي مسؤولية الاحتلال عن مأساة اللاجئين ورواية النكبة وينفي الوجود الفلسطيني واستمراريته على أرض فلسطين التاريخية.

  - قانون المحاكم الادارية على المستوطنات ومجالسها: أقرّ الكنيست بالقراءة التمهيدية مشروع القانون الذي يطالب بسريان قانون المحاكم الادارية على المستوطنات ومجالسها وما يسمى «بالادارة المدنية» في الضفة الغربية المحتلة في كل ما يتعلق بالقرارات المتعلقة بالمستوطنات والمستوطنين، وهو أحد مشاريع القوانين الهادفة الى سريان ما يسمى «بالسيادة الاسرائيلية» على المستوطنات والمستوطنين.

  - مشروع قانون ضم مستوطنات القدس مقابل فصل ثلاث ضواحي فلسطينية عنها هم مخيم شعفاط وكفر عقب وعناتا: ويقترح المشروع ضم كل من مستوطنة «معاليه أدوميم» المقامة على أراضي بلدة العيزرية وأبو ديس والخان الأحمر الواقعة شرق مدينة القدس، ومستوطنة «غفعات زئيف» المقامة على أراضي الجيب وبيتونا شمال القدس المحتلة اضافة الى مجمع المستوطنات « غوش عتصيون» بما يتضمن مستوطنات «بيتار عليت وافرات» المقامة جميعها على أراضي قرى غرب وجنوب غرب مدينة بيت لحم.

  - مشروع قانون يقضي بفرض«السيادة الاسرائيلية» على المناطق المسماة (ج) في الضفة الغربية، ومشروع قانون آخر لفرض«السيادة الاسرائيلية» على مستوطنات غور الأردن، ومشروع آخر لضم مجمع المستوطنات «غوش عتصيون» وقانون لضم مستوطنة «آريل».

  - مشروع قانون احتجاز جثامين الشهداء: «يقضي بعدم تسلم جثمان مقاتل شهيد، في حال كان تابعاً لفصيل، ولدى ذات الفصيل أسير، أو جثة إسرائيلي».

2. المشاريع والنشاطات التوسعية الاستيطانية غير القانونية خلال العام 2017

- في عام 1967، عملت سلطات الاحتلال على توسيع حدود البلدية للقدس العربية، والتي كانت تبلغ مساحتها الأصلية 6.5 كم^2 لتصبح 72 كم^2، بتصرف أحادي الجانب وبدون شرعية قانونية من أجل التوغل في أراضي الضفة الغربية.

- استولت إسرائيل على 35% من مساحة القدس المحتلة، وخصصتها لإقامة المستوطنات اليهودية وتوسيعها، وأعلنت عن 30% منها بمثابة منطقة تنظيمية لا يسمح البناء فيها، وأعلنت 22% منها على أنها «مناطق خضراء»، لا يُسمح بالبناء فيها أيضاً، ومنح 13% فقط من مجمل مساحة الأرض لاستخدام المواطنين الفلسطينيين. ما أدى بشكل مباشر إلى زيادة أعداد المستوطنين اليهود الذين كان وجودهم شبه معدوم قبل عام 1967 إلى ما يزيد على 220,000 مستوطن في يومنا هذا.

- يحدد مخطط بلدية القدس المعروف بـ «القدس 2020» السياسات التي تتبعها إسرائيل في السيطرة على الأراضي الفلسطينية وتخصيصها لتلبية احتياجات المستوطنين اليهود فيها. تسعى هذه الخطة إلى تأمين أغلبية ساحقة للمستوطنين اليهود في المدينة من خلال خلق إطار يتيح لسلطات الاحتلال الإسرائيلية المضي في تنمية مدينة القدس باعتبارها عاصمة للدولة «اليهودية» ومقرًا لحكومتها. كما تأمل إسرائيل في تحقيق هدفها طويل الأمد الذي يعكس الرؤية المستقبلية للمدينة على نحو ما يراه «آباء» المدينة.[3]

- منذ عام 1967، قامت اسرائيل بسن العديد من القوانين غير الشرعية للاستيلاء على آلاف الدونمات الخاصة بالمواطنين الفلسطينيين ومصادرتها لصالح الاستيطان تحت ذريعة «أراضي دولة»، أو «أراضي عسكرية مغلقة» أو «مناطق تدريب عسكري» أو «أملاك غائبين».

- خلال عام 2017 قامت سلطات الاحتلال بالكشف عن إصدار 174 مخططاً هيكلياً لبناء ما لا يقل عن

2 المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)

3 المخطط التوجيهي للقدس، بلدية القدس (2004)، ص. 202.

12,939 وحدة استيطانية جديدة في اراضي الضفة الغربية بما في القدس المحتلة. [4]

- قامت أذرع حكومة الاحتلال الممثلة بكل من «سلطة الأراضي الاسرائيلية» و«وزارة الاسكان والبناء» و«وزارة المالية» و«حارس الأملاك الحكومية المتروكة » بإصدار 25 عطاءً لمشاريع استيطانية في 14 مستوطنة غير شرعية في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس لبناء 3,238 وحدة استيطانية. [5]

- ارتفع عدد المستوطنين في فلسطين إلى أكثر من 630 ألف مستوطن، وإلى أكثر من 220 ألف في القدس وحدها. علماً أن عدد المستوطنين قد ازداد بنسبة ثلاثة أضعاف منذ توقيع اتفاقيات أوسلو حتى يومنا الحالي.

المشاريع الاستيطانية الاستعمارية في القدس المحتلة: [6]

- أصدرت سلطات الاحتلال نحو 31 مخططاً لبناء ما يزيد عن 3,155 وحدة استيطانية في القدس، تركز معظمها في قلب الأحياء الفلسطينية.

- باشرت «لجنة البنية التحتية» التابعة لوزارة مالية الاحتلال الذي أقرته الحكومة بمناقشة تنفيذ مخطط سياحي إستيطاني في بلدة سلوان، لإنشاء قطار هوائي (تلفريك) سيربط القدس الغربية بالبلدة القديمة جنوب المسجد الأقصى وجبل الزيتون وكنيسة الجثمانية ومشروع «كيدم سنتر» الاستيطاني في البلدة، وهو مخصص لاستخدام المستوطنين والسياح الأجانب.

- تم افتتاح نفق جديد بعمق 720م أسفل مسجد سلوان والمنازل الفلسطينية، لربط المستوطنين غير الشرعيين المقيمين في سلوان بالمسجد الأقصى المبارك. وهو مكملٌ لمشاريع الأنفاق الاستيطانية الواقعة بمحاذاة المسجد الأقصى.

- باشرت سلطات الاحتلال بالتعاون مع جمعية «إلعاد الاستيطانية» استكمال مخططاتها لبناء مركز تجاري جديد في حي سلوان على بُعد 100م جنوب المسجد الأقصى، يحوي موقفاً للسيارات يتسع لـ400 سيارة تحت الأرض. وسيتم ربط المجمع بحائط البراق من خلال أنفاق تمر تحت أسوار البلدة القديمة بالقرب من باب المغاربة. ولإقامة هذا المشروع، دمرت سلطات الاحتلال وجمعية «إلعاد الاستيطانية» عشرات الموجودات الأثرية الاسلامية والعربية العريقة تعود الى الفترة الكنعانية.

- تعتزم سلطات الاحتلال هدم 5 منازل فلسطينية في كبانية أم هارون في حي الشيخ جراح لصالح بناء 15 وحدة استيطانية للمستوطنين غير الشرعيين، وبناء مبنى استيطاني آخر مكون من 6 طوابق، فضلاً عن وجود خطة هيكلية لإقامة مدرسة دينية في الحي ذاته.

- تعتزم بلدية الاحتلال بناء 8 وحدات استيطانية في مستوطنة «بيت أروت» الواقعة في حي الطور الفلسطيني، إضافة الى إقامة مشروع سياحي تهويدي على سفوح جباله في حي الصوانة. كما تعتزم بناء «حمام للطقوس الدينية» في مستوطنة «نوف تسيون» غير الشرعية الواقعة على أراضي جبل المكبر. يوجد مخطط لإنشاء مشروع استيطاني في البلدة القديمة بالقرب من باب الخليل بالقرب من ميدان عمر بن الخطاب، حيث تزعم مجموعة «عطريت كوهانيم» الاستيطانية أنها اشترت فندقين من كنيسة الروم الأرثوذكس، وتحاول الآن السيطرة عليهما خدمة لهذا المشروع الاستيطاني. وتُحاول إسرائيل تعميق سيطرتها على هذا الميدان الذي يمتد من باب الخليل عبر الحي الأرمني إلى الحي اليهودي.

- لا تركز إسرائيل مخططاتها الاستيطانية على قلب الأحياء الفلسطينية فحسب، بل وفي المناطق المحيطة بالمستوطنات أيضاً، بهدف توسيعها وربطها بعضها ببعض عن طريق جدار الضم والتوسع وبناء شبكة طرق متكاملة تخدم المستوطنين. يتمثل الهدف المزدوج الذي تسعى هذه المستوطنات لتحقيقه بتوسيع نطاق التواصل بين المناطق الإسرائيلية مع تواجد أدنى عدد من السكان الفلسطينيين الذين يقيمون داخل حدود القدس المحتلة وعزل هذه المدينة جغرافيًا عن سائر مناطق الضفة الغربية المحتلة. علماً أن المخططات شملت توسيع المستوطنات على الشكل التالي: مستوطنتا «غيلو» في (بيت جالا) 1040 وحدة استيطانية جديدة و«هار حوما» (في صور باهر) و15 وحدة استيطانية جديدة جنوب القدس

4 تقرير الانتهاكات الاسرائيلية الصادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان لعام 2017
5 نفس المصدر السابق
6 منظمة عير عميم الاسرائيلية

المحتلة، ومستوطنات «بسغات زئيف» و « نيفيه يعكوف». (حزما وبيت حنينا) 1138 وحدة استيطانية جديدة و«راموت» (شعفاط) 396 وحدة استيطانية شمالها.

3. التهجير القسري

تشمل هذه السياسة الاستعمارية سحب حقوق الإقامة وحظر لمّ شمل العائلات الفلسطينية، وهدم المنازل والاخلاءات، وتقييد البناء ومصادرة الأراضي والممتلكات لصالح التوسع الاستيطاني، وتقييد حرية الحركة والتنقل. إن ممارسة اسرائيل لسياسة التهجير القسري بحق المقدسيين تُشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقانون حقوق الإنسان، وخاصة الحق في السكن الملائم وفقاً لما نص عليه قانون حقوق الانسان.

- قامت اسرائيل خلال عام 2017 بتنفيذ 6 عمليات إخلاء في كل من البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح وجبل المكبر، أسفرت عن تشريد **9 عائلات** مكونة من 36 فرداً من بينهم 13 طفلاً. وفي إحدى الأمثلة البارزة، قامت قوات الاحتلال باخلاء عائلة شماسنة من منزلها القائم في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة، ومنح ملكية المنزل الى المستوطنين غير الشرعيين عقب التماس تقدموا به الى محكمة الاحتلال يدّعون فيه ملكيته قبل عام 1948. ونتيجة لذلك، تشردت عائلتان مكونتان من 8 أفراد من بينهم طفل واحد.[7]

هدم المنازل:

عمدت سلطات الاحتلال منذ سيطرتها على المدينة إلى بلورة سلسلة من السياسات التمييزية في التنظيم والتخطيط، والتي تسمح للمقدسيين بالبناء والعيش على 13% فقط من مساحة القدس الشرقية المحتلة. وفرضت قيوداً مستعصية للحصول على تراخيص البناء، مما دفع العديد من المقدسيين للبناء دون تراخيص للتعامل مع النمو الطبيعي لعائلاتهم. ويصل عدد المنازل غير المرخصة والمعرضة للهدم في شرقي القدس الى حوالي 44 الف منزل[8].وتقوم سلطات الاحتلال بفرض العقاب الجماعي على ذوي الشهداء مستخدمة طرق ووسائل غير قانونية عدة منها هدم منازلهم.

- نفذت قوات الاحتلال خلال عام 2017 في كافة أرجاء فلسطين المحتلة حوالي 163 عملية هدم، أدت الى هدم ما لا يقل عن 388 منشأة، بالإضافة الى 35 منشأة قام أصحابها بهدمها بأنفسهم بعد استلام أوامر بالهدم. وقد تضمنت المنشآت 104 منشأة ممولة من قبل مانحين تم هدمها خلال العام 2017.[9]

- بلغ عدد المنشآت التي هدمتها قوات الاحتلال في القدس المحتلة 108 منشأة بالإضافة الى 34 منشأة تم هدمها من قبل أصحابها، منها 80 منزلاً. وقد بلغ عدد المواطنين الذين تأثروا بشكل مباشر من جراء عمليات الهدم 631 مواطناً منهم 283 طفل، وتشرّد ما لا يقل عن 233 مواطناً من بينهم 133 طفلاً. هذا بالاضافة الى إغلاق قوات الاحتلال الاسرئيلي لمنزل واحد في حي جبل المكبر في القدس الشرقية المحتلة مما أدى الى تشريد عائلة بأكملها مكونة من 5 أفراد من بينهم 4 أطفال.[10]

- في عام 2017 واصلت قوات الاحتلال استهدافها للتجمعات البدوية الـ18 الواقعة بالبوابة الشرقية لمحافظة القدس والمتأثرة منها بالمشروع الاستيطاني «E1»، حيث نفذت 13 عملية هدم، واستهدفت 34 منشأة منها 21 منزلاً، مما أدى إلى تهجير 141 فلسطينياً قسراً، منهم 81 طفلاً، وأثرت على حياة 345 آخرين. [11]

ومن ضمن الأمثلة على الهدم، هدمت قوات الإحتلال في حي سلوان بمدينة القدس الشرقية المحتلة 5 جدران إستنادية وغرفة زراعية، بحجة عدم الترخيص تعود ملكيتها لمواطنين من عائلات علقم والعباسي والنتشة في نيسان/أبريل 2017.[12]

7 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا)

8 عنبتاوي، خالد 2017: السياسة الاسرائيلية تجاه شرقي القدس من التهميش الى الضم، اصدار المركز الفلسطيني للدراسات الاسرئيلية (مدار)

9 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية «أوتشا».

10 نفس المصدر السابق

11 نفس المصدر السابق

12 مجموعة الرقابة الفلسطينية

سحب الهويات ومنع جمع الشمل:

في محاولة منها للحفاظ على أغلبية يهودية في مدينة القدس، تواصل سلطات الاحتلال سحب ما يسمى حقوق الاقامة وحظر جمع شمل العائلات االفلسطينية: [13]

- منذ عام 2013 وحتى عام 2017، سحبت اسرائيل حق الاقامة لـ 287 مقدسي مستخدمة أسانيد قانونية متعددة تتناسب مع مشروعها الإستعماري.
- خلال عام 2017، وافقت سلطات الاحتلال على 46 طلباً فقط للم الشمل من أصل 445 طلباً تقدم به الفلسطينيون.
- هناك انخفاض مستمر في نسبة الموافقة على طلبات لمّ الشمل من عام إلى آخر خلال الخمس سنوات الأخيرة، ففي عام 2013 بلغت نسبة الموافقة على الطلبات 66% بالمئة من إجمالي الطلبات التي تقدم بها الفلسطينيون، بينما لم تتعدَ تلك النسبة 10% خلال عام 2017.

4. ارهاب وعنف المستوطنين

لم تتوقف الحملات الإرهابية التي تقودها عصابات المستوطنين المنظمة ضد الأرض الفلسطينية المحتلة وأبناء شعبنا المدنيين العزّل، تحت رعاية دولة الاحتلال ومؤسساتها الرسمية والسياسية والدينية والعسكرية التي توفر لهم الغطاء والحماية المطلقة، يرافقها ممارسات وكتابة شعارات عنصرية تحريضية تدعو إلى قتل العرب، وانتهاك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، والاعتداء على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومصادر رزقهم وأرضهم وأشجارهم المثمرة، وإخلائهم من منازلهم. وتشير منظمة «يش دين» لحقوق الانسان التي توثق اعتداءات المستوطنين بحق الفلسطينيين إلى أن حوالي 92% من ملفات الشكاوي التي تابعتها المنظمة منذ عام 2005 وحتى عام2017 تم إغلاقها ولم يتم محاكمة أحد، وبالتالي فرار المستوطنين من العدالة والمحاسبة. [14]

- خلال العام 2017، نفذ المستوطنون ما يقارب 37 هجمة إرهابية موثقة على الأرض الفلسطينية والممتلكات والأماكن المقدسة في القدس. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، اعتدت مجموعة من المستوطنين بالضرب المبرح على المواطن فادي صبيح من سكان حي شعفاط بمدينة القدس الشرقية المحتلة، أثناء عودته من العمل قرب مستوطنة «بسغات زئيف» غير القانونية، مما أدى إلى إصابته بجروح ورضوض في أيلول/سبتمبر 2017 [15].

5. القتل العمد :

- في عام 2017، بلغ عدد الشهداء الذين أعدموا من قبل دولة الاحتلال ومستوطنيها في كافة أنحاء فلسطين 84 فلسطينياً (25% منهم من الأطفال)، ومنهم 12 فلسطينياً قتلوا في القدس وحدها.ومن ضمن الأمثلة، دهس مستوطن أثناء قيادة سيارته، في حي جبل المكبر بمدينة القدس الشرقية المحتلة، الطفلة شيماء داوود جعابيص (9 أعوام) مما أدى إلى استشهادها في كانون ثاني/يناير، كما اطلقت قوات الاحتلال النار في البلدة القديمة بالقدس تجاه الطفلة فاطمة عفيف حجيجي (16 عاماً) مما أدى إلى استشهادها في أيار/مايو.[16]

(انظر/ي الملحق رقم 2)

13 مركز القدس للمساعدات القانونية وحقوق الانسان.

14 تطبيق القانون على المدنيين الاسرائيليين بالضفة الغربية ، معطيات منظمة يش دين 2005-2017 . ص2

https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/files.yesh-din.org/December+2017+Law+Enforcement+Datasheet/LAW+ENFORCEMENT+Data+12.17+-+ARABIC+.pdf

15 مجموعة الرقابة الفلسطينية

16 نفس المصدر السابق

6. احتجاز جثامين الشهداء

إن الدوافع وراء هذه السياسة غير القانونية وغير الانسانية في احتجاز الجثامين بعد الوفاة هي الإمعان في إذلال أبناء شعبنا والثأر وإخفاء الاسباب الحقيقية للوفاة، عدا عن تكريس سياسة العقاب الجماعي. تُظهر هذه السياسة الاهتمام الفائق الذي توليه إسرائيل للتحكم بالموت الفلسطيني وطقوس الحزن والدفن الذي ترافقه، بحيث يتم تحويل الجثامين الفلسطينية إلى أحد أدوات السيطرة والهيمنة.

- منذ عام 1967 قامت إسرائيل باحتجاز نحو 268 من الجثامين الفلسطينية في مقابر الأرقام دون وجود قانون يجيز ذلك، واعتقلت واحتجزت 19 جثماناً فلسطينياً خلال العدوان الغاشم على قطاع غزة عام 2014، ولا تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين 15 شهيداً فلسطينياً منهم 3 شهداء مقدسيين.

- بموجب القانون الدولي الإنساني، فإن إسرائيل، كونها القوة المحتلة، ملزمة باحترام الموتى وأماكن دفنهم: "يجب احترام رفات الأشخاص الذين توفوا لأسباب تتعلق بالاحتلال أو الاحتجاز بسبب الاحتلال أو الأعمال العدائية.[17]

- وفي سياق التحريض الممنهج الذي يمارسه المستوى الرسمي الإسرائيلي، كتبت وزيرة «العدل» في حكومة الاحتلال أييلت شاكيد على موقع التواصل الاجتماعي: «في الأسبوع القادم سأوزع مذكرة قانون تتيح احتجاز الجثامين لأهداف التفاوض ».[18]

- وتقدم النائب اليميني بتسلئيل سموتريتش (البيت اليهودي) بمشروعي قانون في كانون الأول الماضي، الأول يفرض دفن الفلسطينيين في مقابر خاصة بهم وعدم تسليم جثامينهم لعائلاتهم، والثاني يهدف لمنع صدور أية قرارات لمحكمة الاحتلال تلغي شروط أجهزة الاحتلال الأمنية فيما يتعلق باجراء جنازات للشهداء الفلسطينيين.[19]

(انظر/ي الجدول في الملحق رقم 3)

7. الجرحى الفلسطينيون

وفقاً لوزارة الصحة الفلسطينية خلال عام 2017، أصيب ما لا يقل عن 6318 فلسطينياً في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة، منهم 1808 جرحوا نتيجةً لعمليات إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط . وأصيب ايضاً ما لا يقل عن 4167 فلسطينياً بحالات اختناق نتيجة استنشاق الغاز المسيل للدموع، وأصيب آخرون بالجروح نتيجة الاعتداء عليهم. وقد بلغ عدد الجرحى الذين وصلوا إلى مستشفيات ومراكز العلاج بمدينة القدس خلال الفترة التي يغطيها التقرير 250 جريحاً. ومن ضمن الأمثلة على استهداف أبناء شعبنا بشكل متعمد، دهس مستوطن أثناء قيادة سيارته في حي سلوان بمدينة القدس الشرقية المحتلة 4 أطفال، هم: أنس الهيموني (9 أعوام)، ويوسف مازن رمان (7 أعوام)، وأمير أبو صبيح (10 أعوام)، وشقيقه حمزة (6 أعوام) مما أدى إلى إصابتهم بجروح ورضوض في آب/أغسطس.[20]

8. الاقتحامات والاغلاقات واعتقالات أبناء شعبنا

- نفّذت قوات الاحتلال الاسرائيلية أكثر من 667 اقتحاماً لمنازل المواطنين خلال العام 2017 في محافظة القدس. وقد قامت بأكثر من 30 حالة إغلاق لشوارع وطرق عامة وخاصة بضواحي مدن، وقرى ومخيمات القدس بهدف التضييق على حركة المواطنين في إطار سياسة العقاب الجماعي. وقد نشرت قوات الاحتلال ايضا ما يزيد عن 278 حاجزاً عسكرياً مفاجئاً بعموم المحافظة وشددت من إجراءاتها العسكرية على الحواجز المختلفة المحيطة بالقدس، ومنعت دخول المواطنين إليها بهدف التضييق على رزق وحياة المقدسيين وعزل المدينة وسكانها عن محيطها الفلسطيني لتسهيل تهويدها وفرض السيطرة عليها. [21]

17 بروتوكول اضافي 1-1977 بند 34(1)

18 نشرة «متابعات من الإعلام الجديد في إسرائيل» (13-16 كانون اول 2017) تصدر من قبل المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار)

19 المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار).

20 مجموعة الرقابة الفلسطينية

21 نفس المصدر السابق

- قامت قوات الاحتلال خلال عام 2017 باعتقال أكثر من 2436 فلسطينياً مقدسياً منهم ما لا يقل عن 800 طفل من بينهم حوالي 750 قاصراً و6 قاصرات و54 طفلاً دون سن 12 عاما بما نسبته 36% من إجمالي الاعتقالات خلال العام نفسه، أي أن ثلث إجمالي الاعتقالات تركزت في القدس . ولا تزال سلطات الاحتلال تشن حملة اعتقالات ممنهجة ومنظمة بحق الأطفال المقدسيين على وجه التحديد تطال جميع الأطفال حتى من هم دون الـ 12 عاماً، حيث يتعرضون لأفظع اشكال التعذيب الجسدي والنفسي في أقبية التحقيق، ومنهم من يخضعون للاعتقال الاداري لفترات طويلة، ومنهم من يُفرض عليهم الحبس المنزلي في مخالفة واضحة لأحكام وقواعد القانون الانساني والقانون الدولي لحقوق الانسان. [22]

- ارتفعت نسبة اعتقال الأطفال المقدسيين خلال العام 2017 بنسبة 20% عن العام 2016، كما ان أصغر طفلَين معتقلَين سناً هما قُصّي الرجبي (6 أعوام) من حي سلوان، وتامر عوض الله (7 أعوام) من حي شعفاط في القدس الشرقية المحتلة. [23]

ومن ضمن الأمثلة، تم اعتقال الطفل عبد الجبّار نزيه النتشة (15 عاماً) من مخيم شعفاط في كانون أول/ ديسمبر الماضي بتهمة إلقاء الحجارة، وأطلق سراحه بتاريخ 9/1/2018 ، وجرى تحويله للحبس المنزلي لـ 24 ساعة في أم الفحم في أراضي الـ 1948، وقد دفع كفالة مالية بقيمة 5000 شيقل أي (1470 $) وتوقيع الأهل على كفالة مالية أخرى بقيمة 7000 شيقل أي (2059 $)، ووُضع الطفل ماجد كمال أحمد العور (17عاماً) من حي سلوان تحت الحبس المنزلي من تاريخ 6 مايو/ أيار 2017 وحتى 11 أيار 2017، ثم أُعيد اعتقاله بتاريخ 20 تموز/يوليو من ذات العام، ووُضع في الحبس المنزلي منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.[24]

9. اغلاق المؤسسات المقدسية واستهدافها

- منذ عام 1967 أغلقت سلطات الاحتلال أكثر من 120 مؤسسة فلسطينية في القدس. وقد تم اغلاق حوالي 88 مؤسسة بشكل كامل، وأُجبرت المؤسسات الباقية على نقل مكاتبها ونشاطاتها من القدس الشرقية المحتلة الى مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة. [25]

- في عام 2001 أغلقت سلطات الاحتلال مؤسسة بيت الشرق التي أسسها الراحل فيصل الحسيني في نهاية الثمانينات، ما أدى إلى حدوث فراغ في حياة المجتمع المقدسي كونه كان يقدم للمقدسيين العديد من الخدمات الضرورية التي تعزز من صمودهم وثباتهم.

- بين عامي 2001 و2003، تم إغلاق ما لا يقل عن 22 مؤسسة أهلية فلسطينية في القدس الشرقية.[26]

- تقوم سلطات الاحتلال بتجديد أوامر الاغلاق لأهم المؤسسات كل ستة أشهر ضاربة بعرض الحائط كافة التزاماتها بموجب القوانين والقرارات الدولية، إضافة الى تحللها من التزاماتها بموجب الاتفاقات الموقعة مع منظمة التحرير الفلسطينية. علماً أن قرار مجلس الأمن رقم 476 ينصّ على «أن جميع الإجراءات والأعمال التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، القوة المحتلة، والرامية إلى تغيير معالم مدينة القدس الشريف ووضعها، ليس لها أي مستند قانوني وتشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، كما تشكل عقبة حقيقية أمام تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط».

ومثالاً على ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال في آذار/ مارس دائرة الخرائط والمعلومات الجغرافية التابعة لجمعية الدراسات العربية في القدس المحتلة وقامت باغلاقها وإيقاف مديرها خليل تفكجي خلال مداهمه لمكتبه في القدس واستولت على وثائق خاصة بالمكتب، وأجهزة الحاسوب ومعدّات أخرى.[27]

22 الوزير عيسى قراقع رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين خلال مؤتمر صحفي. جريدة القدس 10 كانون ثاني 2018
23 نفس المصدر السابق
24 محامي نادي الأسير الفلسطيني مفيد الحاج
25 مؤسسة المقدسي
26 نفس المصدر السابق
27 مقابلة مع دائرة الخرائط والمعلومات الجغرافية التابعة لجمعية الدراسات العربية في القدس: السيد خليل تفكجي بتاريخ كانون الثاني 2018

10. الاعتداء على المقدسات وأماكن العبادة

هبة القدس والأقصى المبارك: [28]

اتسم عام 2017 بعام الصمود والتحدي الفلسطيني في وجه السياسات العنصرية الإسرائيلية وآلتها القمعية، والتي تجلت في مواجهة العدوان المدبّر على القدس والمسجد الأقصى المبارك في هبّة الأقصى في تموز/يوليو، عقب محاصرة قوات الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك وإغلاقه أمام المصلين ونصب بوابات الكترونية وكاميرات على مداخله. إلاّ إن إرادة شعبنا ونضاله المتواصل أفشل تمرير المخططات الاحتلالية القاضية بتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس وتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً وتحويل الصراع إلى صراع ديني.

ولا يزال أبناء شعبنا يواجهون اعتداءات الاحتلال على مقدساتهم ومنعهم من الوصول الى أماكن العبادة في القدس لأداء الصلاة -سواء عبر ما يسمى «بنظام التصاريح» أو بنصب الحواجز على مداخل القدس وبالأخص البلدة القديمة- والذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحرية العبادة والحق في ممارسة الشعائر الدينية التي كفلتها الشرائع والمواثيق الدولية وخاصة الشرعة الدولية لحقوق الإنسان. وفي الوقت الذي تفرض فيه قوات الاحتلال قيوداً على وصول المصلين المسلمين والمسيحيين إلى أماكنهم المقدسة في البلدة القديمة وخاصة في موسم الأعياد الدينية، تسمح للآلاف من المستوطنين بالتجول بحرية ودون قيود في البلدة القديمة وصولاً الى حائط البراق.

- قامت قوات الاحتلال بتنفيذ ما لا يقل عن 1210 اعتداءات وانتهاكات للمسجد الأقصى والمسجد الابراهيمي ودور العبادة الأخرى والمقابر والمقامات الاسلامية. وقد بلغت ذروة الاعتداءات الاسرائيلية على المسجد الأقصى في تموز/يوليو الماضي من عام 2017 حين فرضت قوات الاحتلال حصاراً جائراً على المسجد دام لمدة 14 يوماً من تاريخ 14 حتى 27 تموز/يوليو 2017.

- منعت قوات الاحتلال المصلين من إقامة الصلاة في المسجد الأقصى لمدة ثلاثة أيام متعاقبة وهي المرة الأولى التي يتم فيها إغلاقه منذ عام 1969.

- قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على المصلين وحراس المسجد الأقصى، واعتقلت العديد منهم وأبعدت آخرين، ونفذت عدة عمليات اقتحام طالت جميع أركانه ولم تُعد قوات الاحتلال فتح أبواب المسجد أمام المصلين إلا عقب تركيب بوابات الكترونية على مداخله.

- قامت قوات الاحتلال بنصب كاميرات مراقبة على مداخله. ولكن المصلين رفضوا المرور عبر تلك البوابات، وأقاموا الصلاة في الشوارع المحيطة بالمسجد الى أن أجبروا الاحتلال في نهاية المطاف على إزالة البوابات الالكترونية بالكامل وتفكيك الكاميرات في انهزام أمام رباط وصمود المصلين.

ومن ضمن الأمثلة، واصلت قوات الاحتلال إغلاق المسجد الأقصى طوال الفترة المذكورة، ومنعت الصلاة فيه ورفع الآذان، وحاصرت جميع مداخله والطرق المؤدية إليه. وقامت بمداهمة جميع أركانه حيث قامت بعمليات تفتيش واسعة داخل مصلياته ومرافقه من عيادات ومكاتب للأوقاف والحرس اضافة الى مكتباته ومآذنه والمتحف والحقت الضرر بها. كما صادرت قوات الاحتلال جزءاً من مفاتيح المسجد الأقصى من دائرة الأوقاف الاسلامية.

التحريض الاسرائيلي

شهدت فترة حصار واغلاق المسجد الأقصى من قبل قوات الاحتلال في شهر تموز/ يوليو الماضي تصريحات عنصرية وتضليلية طالت الفلسطينيين المقدسيين وعاصمتهم المستقبلية والمسجد الأقصى على وجه الخصوص. إذ أطلقت شخصيات رسمية إسرائيلية وعدد كبير من النشطاء الاسرائيليين هجوماً عنصرياً تحريضياً ومعادياً للفلسطينيين تحرض على ضرورة فرض «السيادة الاسرائيلية» على المسجد الأقصى المبارك وتغيير الوضع القائم فيه لصالح المستوطنين، نذكر منها ما يلي[29]:

28 دائرة العلاقات العامة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية

29 راصد التحريض الاسرائيلي (تموز 2017) منظة التحرير الفلسطينية - دائرة الثقافة والاعلام، التقرير الشهري

- **وزير المواصلات وشؤون الاستخبارات الاسرائيلي في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس :** «جبل الهيكل في أيدينا لن نتخلى عن السيادة. إن دولة إسرائيل مسؤولة عن الحفاظ على القانون والنظام في جبل الهيكل.»

- **عضو الكنيست عن حزب البيت اليهودي بيتساليل سموتريخ** :«أود أن أقيم معبداً يهودياً في جبل الهيكل اليوم، هذا الصباح. إذا كان اي شخص يعتقد أنه من خلال الإرهاب والعنف وذبح أسرة سوف يدفع بسيادتنا الى الوراء، في تلك الحالة- إذا كنت رئيس الوزراء – سأعمل من هذا الصباح على إغلاق جبل الهيكل للصلاة أمام العرب وإنشاء كنيس لليهود. وإذا استمر الإرهاب سأغلق جبل الهيكل أمام العرب ولن يكون هناك سوى اليهود.»

11. الإعتداء على المستشفيات والطواقم الطبية

استمرت قوات الاحتلال خلال العام 2017 باقتحام المستشفيات الفلسطينية والاعتداء على الطواقم الطبية خاصة في مدينة القدس، وعملت على إرهاب المرضى في مخالفة جسيمة للأعراف والمواثيق الانسانية والدولية. وقد تصاعدت تلك الاعتداءات بشكل كبير وملحوظ خلال فترة محاصرة قوات الاحتلال للمسجد الأقصى المبارك وحصاره في تموز/يوليو الماضي. ومن بعض تلك الاعتداءات[30]:

- بتاريخ 1 شباط/فبراير 2017 اقتحمت قوات الإحتلال مشفى المقاصد الخيرية بمدينة القدس، وأغلقت جميع مداخله، واعتقلت مواطناً أثناء مرافقته لوالدته المريضة.

- بتاريخ 17 تموز/يوليو 2017 اقتحمت قوات الإحتلال مشفى المقاصد بمدينة القدس، في محاولة لاعتقال أحد الجرحى، ولم تتمكن من اعتقاله كونه في قسم العمليات الجراحية. وفي نفس اليوم، أطلقت قوات الإحتلال في منطقة باب الأسباط (أحد الأبواب المؤدية إلى المسجد الأقصى) في البلدة القديمة بمدينة القدس الشرقية المحتلة، قنبلة صوت على سيارة إسعاف تابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، كما اعتدت على أحد طواقم الإسعاف وهو داخل سيارة الإسعاف.

- بتاريخ 19 تموز/يوليو 2017 واصلت قوات الإحتلال منذ بدء إغلاق المسجد الأقصى، عرقلة العمل في العيادة الطبية التابعة لجمعية المقاصد الخيرية الإسلامية الواقعة في منطقة باب الغوانمة في البلدة القديمة، وأعاقت وصول الطواقم الطبية والمرضى إليها، بسبب الإجراءات التعسفية أثناء مرورهم على الحاجز الذي وضعته شرطة الإحتلال على مدخل العيادة، مما أدى إلى وصول عدد قليل من المرضى الذين يستفيدون من العلاج المجاني الذي يقدم لهم.

12. الاعتداء على الصحفيين الفلسطينيين وطواقم الاعلام [31]

تستهدف قوات الاحتلال الصحفيين والطواقم الاعلامية خلال أدائهم لعملهم لإسكات الصوت الفلسطيني ومنعه من نقل الحقيقة إلى العالم، وفضح الجرائم والانتهاكات المنهجة بحق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته. تشمل هذه الاعتداءات إطلاق الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الصوت والغاز، واعتقال الصحافيين واحتجازهم والاعتداء عليهم بالضرب ومصادرة معداتهم ومداهمة منازلهم. وقد بلغت تلك الاعتداءات ذروتها في شهر كانون أول/ديسمبر الماضي في أعقاب إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب القدس «عاصمة لاسرائيل».

- بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال 20 صحفياً وصحفية.

- قامت قوات الاحتلال بارتكاب 528 اعتداءً على الصحفيين والمؤسسات الاعلامية في كافة محافظات الوطن.

- سجلت مدينة القدس النسبة الأعلى من حيث عدد الانتهاكات وحجمها بواقع 153 اعتداء تلتها مدينة رام الله والبيرة بواقع 64 اعتداء والخليل 51 اعتداء.ومثالاً على ذلك، اعتدت قوات الاحتلال في تموز/يوليو

30 مجموعة الرقابة الفلسطينية

31 وزارة الاعلام الفلسطينية

بالضرب على منتج ومصور التلفزيون الألماني RTL والذي يعمل ايضا مراسلاً للتلفزيون الأردني رجائي الخطيب خلال تغطيته لحصار قوات الاحتلال للمسجد الأقصى، مما تسبب بتمزق شديد في وتر الركبة إضافة الى تحطيم المايكروفون الخاص بالكاميرا.

13. الإعتداء المستمر على قطاع التعليم

منذ الاحتلال الاسرائيلي لمدينة القدس عام 1967، تعرّض قطاع التعليم الفلسطيني إلى مخططات تهويدية متواصلة من خلال محاولة فرض المنهاج الاسرائيلي الدراسي على الطلبة الفلسطينيين، بغية تزوير الرواية الفلسطينية وخلق جيل يجهل هويته وثقافته وقضيته الوطنية. وتقوم سلطات الاحتلال بممارسة الابتزاز المالي بربط قضية الدعم المالي بوجوب تبنّي منهاجها التعليمي والتحكم بالمنهاج الفلسطيني وحذف كل ما يتعارض مع سياساتها الاستعمارية القائمة على تهويد وأسرلة المدينة المقدسة. كما تواصل قوات الاحتلال الاعتداء على مباني المدارس وإقتحام حرم الجامعات في المدينة المقدسة.

- يوجد نقص حاد في الصفوف الصفية يصل الى أكثر من 2200 غرفة صفية، بحيث أن عدد الصفوف الموجودة أقل بكثير من عدد الطلاب[32].
- تصل نسبة التسرب في مدارس القدس الشرقية بشكل عام إلى 13% وفي المرحلة الثانوية وحدها تصل الى أكثر من 50% من عدد الطلاب.[33]
- لم تتجاوز الميزانية التي خُصّصت لعلاج ظاهرة التسرب في مدارس القدس الشرقية التابعة لبلدية الاحتلال لعام 2017 ثلث الميزانية المطلوبة لمعالجة هذه الظاهرة بشكل جذري.[34]
- توظف بلدية الاحتلال 17 ضابطاً للدوام في مدارس القدس الغربية للسيطرة على تسرب الطلاب في مقابل وجود 4 كوادر فقط في مدارس القدس الشرقية ، وقد تم توظيف واحد منهم فقط.[35]
- أدى بناء جدار الضم والتوسع إلى عزل 140 ألف مقدسي عن قلب مدينتهم، وأدت الحواجز العسكرية المنصوبة على مداخل المدينة الرئيسية إلى إعاقة وصول الطلاب والمعلمين من وإلى مدارسهم، ناهيك عن تعرض العديد من الطلاب للتفتيش والاعتقال على الحواجز.

ومن أبرز الاعتداءات الإسرائيلية، منعت قوات الاحتلال في آب/أغسطس طلاب ثانوية مدرسة الاقصى الشرعية للبنين من الدخول إلى مدرستهم الواقعة في باحات المسجد الأقصى، بعد استلامهم الكتب الدراسية، بحجة أنها كتب المنهاج الدراسي الفلسطيني، كما اقتحمت قوات الإحتلال مدرسة الأيتام الثانوية في البلدة القديمة بمدينة القدس الشرقية المحتلة، واعتقلت 2 من التلاميذ من على مقاعد الدراسة بحجة رشق الحجارة. وفي شهر تشرين ثاني/نوفمبر، اقتحمت قوات الإحتلال مدرسة روضة زهوة القدس في بلدة بيت حنينا، وداهمت عدداً من الغرف الصفية، واعتقلت 4 معلمات (بينهم مديرة المدرسة)، كما أغلقت المدرسة وأبلغت ذوي التلاميذ بنقل أبنائهم منها. [36]

32 مقابلة مع مدير التربية والتعليم في القدس سمير جبريل.

33 نفس المصدر السابق

34 القدس الشرقية : حقائق ومعطيات 2017 منظمة حقوق المواطن في اسرائيل https://www.acri.org.il/ar/?p=5316

35 نفس المصدر السابق

36 مجموعة الرقابة الفلسطينية

الخاتمة:

إن موقف الشعب الفلسطيني وقيادته مما تقدم من سرد حول انتهاكات وجرائم الاحتلال الاستعماري هو موقف ثابت ينسجم ويتوافق مع موقف الشرعية الدولية القاضية برفض وإدانة الممارسات الإسرئيلية غير القانونية التي تعتبرها جرائم حرب وجرائم ضد الانسانية، بما في ذلك المشاريع الاستيطانية الاستعمارية ومحاولات تهويد القدس ومحيطها وغيرها من الخروقات.

لا يعترف الموقف الفلسطيني باحتلال إسرائيل وضمها للقدس، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من فلسطين المحتلة عام 1967، ولا يمكن تجسيد سيادة الدولة الفلسطينية دون أن تكون القدس الشرقية عاصمتها الأبدية. وتلتزم فلسطين باحترام حرية العبادة في المواقع الدينية والوصول إليها داخل القدس الشرقية، وستتخذ جميع التدابير الممكنة لحماية هذه المواقع والحفاظ على كرامتها. كما يؤكد الموقف الفلسطيني التمسك بوحدة أرض دولة فلسطين، ورفض أية تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

إن قضية القدس هي قضية العرب والمسلمين والمسيحيين وجميع مناصري العدل والسلام في العالم أيضاً، وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والسياسية تجاه محاسبة الاحتلال وتداعيات وجوده على أرضنا منذ خمسين عاماً، ودعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس، ودعم الخطوات الفلسطينية القانونية والدبلوماسية في المنابر الدولية بما فيها الانضمام للمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة من أجل محاسبة إسرائيل وتأمين الحماية الدولية لأبناء شعبنا، والاعتراف بدولة فلسطين كاملة العضوية في الأمم المتحدة وصولاً إلى إنهاء الاحتلال وتجسيد سيادة دولة فلسطين وممارسة سيادتها الكاملة.

كما نجدد الرفض القاطع للقرار الأمريكي الأحادي اعتبار القدس عاصمة لإسرئيل، ورفض أية حلول انتقالية أو مؤقتة، ونؤكد أن القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية هي الأسس والمرجعية لأي حل سياسي عادل وشامل لحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967.

إن شعبنا العربي الفلسطيني المتجذر في أرضه وصامد عليها منذ عشرة آلاف سنة، له كامل الحق في الدفاع عن أرضه وممتلكاته ومقدساته وفقاً لأحكام القانون الدولي، وعازم على مواصلة نضاله وتصديه للإجراءات الاسرائيلية بكل الوسائل الممكنة حتى نيل حريته وانجاز استقلال دولته على حدود 1967 وعاصمتها القدس الأبدية، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقرار الأممي 194 والمبادرة العربية للسلام، والإفراج عن جميع الأسرى من سجون الاحتلال.

ملحق رقم 1

ملخص الانتهاكات الإسرائيلية في كافة انحاء فلسطين المحتلة حسب النوع والأرقام[37]

من تاريخ 1 كانون ثاني وحتى 31 كانون أول 2017

نوع الانتهاك	الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية المحتلة	قطاع غزة	المجموع
القتل	58	26	84
احتجاز جثامين الشهداء (1)	10	5	15
الجرحى(2)	1675	539	2214
الاقتحامات	6396	68	6464
الاعتقال (3)	6654	88	6742
الاحتجاز	427	11	438
الحواجز العسكرية المفاجئة	5381	-	5381
إطلاق النار	2572	910	3482
عمليات هدم المنازل (4)	163	-	163
التدمير/ ومصادرة الممتلكات	724	14	738
ارهاب وعنف المستوطنين	482	-	482

ملحق رقم 2

أسماء الـ 12شهيداً فلسطينياً و عربياً[38] قتيلوا بشكل متعمد خلال عام 2017 في القدس

الرقم	الاسم	العمر	مكان السكن	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
1	فادي أحمد حمدان قنبر	28	القدس	القدس	8/1/2017
2	شيماء داوود جعابيص	9	القدس	القدس	30/1/2017
3	ابراهيم محمود مطر	25	القدس	القدس	13/3/2017
4	سهام راتب نمر	49	القدس	القدس	29/3/2017
5	أحمد فتحي زاهر غزال	17	نابلس	القدس	1/4/2017
6	فاطمة عفيف عبد الرحمن حجيجي	16	رام الله	القدس	7/5/2017
7	عبد الله سليم الكساجي	57	الأردن	القدس	13/5/ 2017
8	عادل حسن أحمد عنكوش	18	رام الله	القدس	16/6/2017
9	براء إبراهيم صالح عطا	18	رام الله	القدس	16/6/2017

37 المصدر الرئيسي : مجموعة الرقابة الفلسطينية

(1) اللجنة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء

(2) وزارة الصحة الفلسطينية

(3) نادي الأسير الفلسطيني

(4) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا) . قد تتضمن كل عملية هدم تدمير لأكثر من منشأة أو منزل

38 المصدر: مجموعة الرقابة الفلسطينية

الرقم	الاسم	العمر	مكان السكن	مكان الاستشهاد	تاريخ الاستشهاد
10	أسامة أحمد مصطفى عطا	19	رام الله	القدس	16/6/2017
11	محمد محمود شرف	17	القدس	القدس	21/7/2017
12	محمد حسن أبو غنام	20	القدس	القدس	21/7/2017

ملحق رقم 3

اسماء الشهداء الذين لا زالت تحتجز جثامينهم سلطات الاحتلال:[39]

الاسم	العمر	مكان السكن	تاريخ الاستشهاد	أيام الاحتجاز
عبد الحميد أبو سرور	19	بيت لحم	18/04/2016	623
محمد ناصر طرايرة	17	الخليل	30/06/2016	550
محمد جبارة أحمد الفقيه	29	الخليل	26/07/2016	524
رامي محمد عورتاني	31	نابلس	31/7/2016	519
مصباح أبو صبيح	38	القدس	9/10/2016	449
فادي قنبر	28	القدس	8/1/2017	358
براء ابراهيم محمد صالح	18	رام الله	16/06/2017	199
عادل حسن عنكوش	18	رام الله	16/06/2017	199
اسامة احمد مصطفى عطا	19	رام الله	16/06/2017	199
نمر محمود أحمد جمل	27	القدس	26/09/2017	97
بدر كمال صبيح	23	غزة	3/11/2017	59
احمد حسن السباخي	22	غزة	3/11/2017	59
شادي سامي الحمري	24	غزة	3/11/2017	59
علاء سامي ابو غراب	25	غزة	3/11/2017	59
محمد خير الدين البحيصي	21	غزة	3/11/2017	59

39 اللجنة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء